آليات حماية التراث الثقافي في الجزائر

Mechanisms for the Protection of Cultural Heritage in Algeria

رابي محمد *

جامعة بومرداس، الجزائر، m.riabi@univ-boumerdes.dz

بن حميدة مريم

جامعة الجزائر03، الجزائر، benhamida.meriem@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: .../.../2021 **تاريخ القبول: .../.../2021**

ملخص:

إذا كان التراث يعبر عن مجموعة العناصر الثقافية المتناقلة من الأجيال إلى الأحفاد، أو بالأحرى من جيل إلى آخر، وبالتالي فهو ذلك الانتقال الاجتماعي، و الذي يجمع بين كل الموارد الثقافية سواء كانت فكرية أو مادية، والتي تساهم في تحقيق استمراريته والحفاظ عليه، ولعل استمرار ثقافة الشعوب نابع من تراكم خبرات ومعارف السابقون، فحضارتهم تمثل تلك الشجرة الكبيرة التي تخرج منها الأصالة والهوية، ففي ظل المخاطر التي تعترض الموارد التراثية والثقافية في الجزائر وجب على الدولة التكفل بمختلف المشاكل التي يعاني منها التراث والمورد الثقافي، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، ومعالجتها بتقليل الآثار السلبية التي كانت تهددها، وذلك لا يتحقق إلا بالاعتماد على وسائل وآليات الحماية القانونية والإدارية والعلمية، وسنتناول في هذه الدراسة مفهوم التراث – الموارد التراثية- والموارد الثقافية، وتحديد العلاقة الموجودة بينهم.

الكلمات المفتاحية: التراث؛ العناصر الثقافية؛ الحماية القانونية؛ الهوية الوطنية؛ الأصالة.

Abstract:

If heritage reflects the range of cultural elements passed from generations to grandchildren, or rather from one generation to another, and is therefore the social transition, which combines all cultural resources, intellectual or material, that contribute to its sustainability and preservation. The continuation of peoples' culture may derive from the accumulation of past experience and knowledge. We will address in this study the concept of heritage - heritage resources - and cultural resources, and the relationship between them.

***Keywords**: heritage, cultural elements, legal protection, national identity, authenticity*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

يعبر التراث عن تلك القيم والأفكار والمعتقدات والعادات وتقاليد الشعوب، فهو استرداد للماضي بكل تفاصيله.حيث أن لكل أمة تراثها وثقافتها الخاصة بها، فهو يمثل هوية الأمة، كونه يساهم ويساعد على كشف العمق الحضاري لأية أمة من الأمم .

فالتقدم الحضاري لأية أمة وتطورها يعتمد بالدرجة الأولى على إحياء التراث، فهو الركيزة الأساسية المعتمد عليها في بناء الحاضر.

ولكن بالمقابل نجد بأن هناك عدة مخاطر ومشكلات تهدد الموارد الثقافية والتراثية في الجزائر، وإن لم يتم تسخير الآليات اللازمة لحمايتها، فهذا لا محالة يؤدي إلى اندثارها تدريجيا، وبالتالي زوال تاريخ الأمة وهويتها، فزوال التراث معناه زوال الأمة.

ونتيجة لذلك برزت قضية حماية التراث بشكل محوري وواضح في أجندة الدول الكبرى، ثم وصلت إلى الجزائر، حيث تم سن القوانين الحامية للتراث الثقافي واعتماد الآليات الإدارية بهدف صيانة التراث والمحافظة على الموارد التراثية سواء المادية أو اللامادية، وذلك لتحقيق الاستدامة والاستمرارية في نقله للأجيال وإعادة إحياءه من جديد.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف تساهم مختلف الآليات في حماية التراث التراث الثقافي في الجزائر لضمان استدامته؟.

أين تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، والذي يساعد على تحديد المشاكل المحيطة بالموروث الثقافي وتوضيحها وتحديد ما تفعله الدولة بصفة عامة والمواطن بصفة خاصة في سبيل الحفاظ على هذا الإرث، كما يساهم في تحديد الخطط المستقبلية لإنجاح السياحة التراثية واتخاذ القرارات. كما تم الاستعانة بالإقتراب القانوني، لما يتيحه من قدرة على تحديد الإطار التشريعي الملائم للموروث الثقافي والحضاري وترسيم الأفعال والجزاءات، وكذا تفعيل أسس الوقاية من الجرائم المرتبطة بالآثار.

أهمية الدراسة:

- تجذير الوعي بضرورة حماية المكتسب التراثي لأهميته الاقتصادية والوطنية والخصوصية الثقافية.

- تثمين الجهود العلمية في مجال دراسة التراث وتحقيق الحماية المعنوية.

- التحذير من النتائج العكسية في التقليل من أهمية حماية التراث، وما ينجر عنها من نتائج وخيمة قد تظهر في سرقة الآثار وتهريبها أو إتلافها.

يتم عرض الدراسة في إطار ثلاث محاور والتي تقسم بدورها إلى عناوين فرعية، والمتضمنة في ثناياها الإجابة عن الإشكالية السابقة حسب المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.
- المحور الثاني: أنواع التراث والعناصر المشكلة للتراث الثقافي.
- المحور الثالث: الإطار القانوني والجهود الإدارية لحماية التراث الثقافي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

يساهم التراث في تطور وتقدم الحضارات الإنسانية فهو يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع، والذي من خلاله يمكننا من معرفة تمركز الشخص في أي حضارة من الحضارات ينتمي.

فرغم التعريفات المتعددة التي أطلقت على التراث، ومهما تعددت المصطلحات والتعريفات المتعلقة به كالموروث التراثي، للموارد التراثية،الموارد الثقافية،إلا أن كلها تجتمع في كونها تجمع بين الذاكرة الجماعية الوطنية[1].

أولا: مفهوم التراث الثقافي والثقافة:

1- فالتراث من **الناحية اللغوية** فلفظ التراث في اللغة العربية من مادة (ورث) وتجعله في المعاجم القديمة مرادفا للإرث والورث والميراث، وهي مصادر تدل عندما تطلق إسما على ما يرثه الانسان من والديه من مال أو حسب، وقد فرق بعض اللغويين القدامى بين الورث والميراث على أساس أنهما خاصان بالمال وبين الإرث على أساس أنه خاص بالحسب، ولعل لفظ "تراث" هو أقل هذه المصادر استعمالا وتداولا عند العرب، وقد استعمل قديما في معنى الموروث الثقافي والفكري[2].

وفيما يلي عرض لبعض تعاريف التراث والمفاهيم المعلقة به:

يعرف التراث بأنه جميع الممتلكات الثقافية منها والمنقولة التي ورثها الجيل الحالي عن الأسلاف ولها قيمة ثقافية حضارية غير عادية ولا يمكن تعويضها إن فقدت أو أتلفت[3].

تطلق كلمة تراث على العناصر الثقافية التي تنتقل من جيل إلى آخر، كما أنه مصطلح يعني بالإنجليزية (*Legacy*)، لكن ظلت هذه الكلمة محدودة الاستعمال واستبدلت بكلمة الموروث وبالتالي

شاع استخدامها مقابل كلمة تراث بالغة الإنجليزية بمعنى (*Tradition*)، أي انتقال العادات والمعتقدات من جيل الى آخر، أي توريث القديم[4].

وقد يأتي هذا التراث على شكل تراث عمراني من مدن وقرى وأحياء ومبادئ وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو إقتصادية او علمية او ثقافية أو وظيفية وتشمل[5]:

- المباني التراثية: ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية بما فيها الزخارف.
- مناطق التراث العمراني: المدن والقرى والأحياء.
- مواقع التراث الثقافي: أي المباني المتعلقة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.

في حين يعرف التراث على أنه " كل ما يستحق الحفظ، أو على وجه التحديد هو العناصر المادية غير المادية المكونة لهوية وثقافة كل مجتمع بشري، فهو يشمل كل ما هو عادات وتقاليد، آداب، علوم، فنون، ونقلها عبر الأجيال[6].

ويشمل التراث كل ما خلفته لنا الأجيال السابقة في مختلف الميادين البيئية والفكرية والأدبية والتاريخية والمعمارية[7].

إذن فالتراث هو مجوعة العناصر المتناقلة والمتوارثة من جيل إلى آخر، والتي تشمل العادات، التقاليد الثقافات، والتي تعبر عن مستوى حضارة تلك الأمم والشعوب ومن تقدمها. ولذلك وجب التمييز بينه وبين الثقافة في حد ذاتها وهذا ما سيبين أدناه.

2- مفهوم الثقافة:

يعرف مالينوسكي*branishowkaspermalinwski* الثقافة بأنها "أداة فعالة تنقل الإنسان إلى وضع أفضل، وضع يواكب المشاكل والأطروحات الخاصة التي تواجهه في المجتمع أو في بيئته، وذلك في ضوء تلبية حاجاته الأساسية[8].

أما تايلور*Taylor* فيعرف الثقافة بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والمعتقدات والفن، والأخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع[9].

ويعرفها لزلي هوايت*L.White* على أنها " تنظيم لأنماط السلوك والأدوات والأفكار والمشاعر التي تعتمد على استخدام الرموز[10].

فمن خلال التعاريف السابقة المقدمة، يمكن أن نعرف الثقافة على أنها مجموعة الأفكار والنظم والمبادئ والعادات والتقاليد التي أنتجناها والتي تحدد نمط حياتنا الإجتماعية.

ثانيا: أهمية الحركة السياحية للدول.

1- الحركة السياحية:

حيث بفضل الإرث الحضاري والثقافي والمادي للشعوب، تتفاعل في كنف ذلك عدة نشاطات على غرار حركة النقل بمختلف أصنافها: البرية والجوية والبحرية أو بواسطة الحمامات والأماكن العائلية (السياحة الصحية)، تشجيع عمل الوكالات السياحية، تشجيع الاستثمار في السياحة كالبناء والمعدات واقتناء الأثاث. وبالتالي ينشط في هذا الإطار مهني وأعمال نقل الركاب، محلات التموين، أصحاب الحرف والصناعات التقليدية.

2- أهمية الحركية السياحية:

فالسياحة الثقافية مكسب مهم للشعوب وعامل لتحقيق التنمية في للدولة وتساهم في تثمين قدراتها الاقتصادية من خلال ما يلي[11]:

- ✓ رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين من خلال تطوير الصناعات التقليدية وخلق فرص عمل وبيع المنتوجات المحلية للأجانب والسياح.
- ✓ تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدول المقصد السياحي.
- ✓ التعريف بالموروث الثقافي داخليا وعلى المستوى الخارجي.
- ✓ تبادل الموروث الثقافي بين الشعوب والمساهمة في التصدير.
- ✓ تقوية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز بالتاريخ ومخلفات الأجداد.

المحور الثاني: أنواع التراث والعناصر المشكلة للتراث الثقافي.

أولا: تقسيمات التراث.

ويقول **محمد عابد الجابري** أنه يمكن تقسيم التراث إلى: التراث المعنوي والذي يتشكل من الفكر والسلوك وتراث مادي والمعبر عنه بالآثار وغيرها ويشمل التراث القومي ما هو حاضر فينا من ماضينا والتراث الإنساني ويشمل ما هو حاضر فينا من ماضي غيرنا□□.

أين ينقسم التراث الى ثلاث أقسام كبرى وتشمل ما يلي:

1- التراث المادي الثابت*Patrimoine immobilier*

2- التراث المادي المنقول*Patrimoinemobilier*

3- التراث اللامادي*Patrimoineimmatériel*

وفيما يلي يتم شرح لكل عنصر:

1- **التراث المادي الثابت**: ويشمل كل المباني القديمة ذات الطابع التاريخي سواء كانت مدنية أو دينية أو عسكرية، وكذا المدن التاريخية والمعالم و المواقع الأثرية والكهوف والمغارات.

كما يشمل أيضا الأحياء القديمة، وكل ما يتعلق بالمباني من نقوش، زخارف معمارية، الرسوم على الصخور في الجبال، المتاحف، المكتبات، الرموز الوطنية الثابتة[13].

2- **التراث المادي المنقول**: ويتضمن الأدوات الأثرية مهما كان نوعها، أو حجمها كالأدوات الحجرية من حجارة مصقولة أو رؤوس سهام ونقود وعملات أو قطع زخرفية والفخار، إذن فهو كل ما يمكن نقله من مكان إلى أخر ونذكر منها:

- الصور واللوحات والرسوم المصنوعة كليا باليد.
- المنحوتات الأصلية المتحركة.
- الصور الأصلية المنقوشة أو المطبوعة على حجر منقول.
- المخطوطات النادرة والكتب المطبوعة والوثائق.
- طوابع البريد والطوابع المالية.
- المحفوظات الصوتية والفتوغرافية والسينمائية.
- قطع الأثاث والآلات الموسيقية القديمة[14].

3-**التراث اللامادي**:

وحسب تعريف منظمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي فهو يندرج ضمن فنون الأداء والممارسات الاجتماعية أو الطقوس وإحياء الأعياد والمعارف والممارسات التي تمس الطبيعوة والكون أو المهارات المتعلقة بالحرف التقليدية[15]. فهو يكتسي أهمية كبرى، وهو كذلك يشمل التقاليد الشفويةمن حكم وأمثال وشعر ملحون وموشحات و طبوع موسيقية غير مكتوبة، وعادات اجتماعية وأخلاقية الألعاب القديمة، وهنا يجب الإشارة إلى أن مجتمعنا ما زالت تغزوه التقاليد الشفوية[16].

ثانيا: عناصر التراث اللامادي (التراث الثقافي):

ويحتوي في مضمونه الموروث الثقافي، والذي يتشكل من[17]:

أ- **المعتقدات والممارسات الاجتماعية** والتي تعني ما تعاقد الناس على إعتباره قوة مؤثرة في حياتهم وسلوكهم وطرق تفكيرهم مثل المس الجني.

ب- **الأعراف**: والعرف هو ما درج الناس على إتباعه من قواعد معينة في شؤون حياتهم وشعورهم بضرورة احترامها مثل الحكم والأمثال والأغاني الشعبية والقصص الأدبية.

ج- **العادات والتقاليد**: عبارة عن ممارسات جماعية، تلازم الحياة الاجتماعية اليومية، وتقوم على أساس مجموعة من السلوكات التي يتبناها الأفراد.

فالتراث اللامادي، هو كل ما يرتبط بالتنظيمات والممارسات الشعبية المكتوبة وغير المقننة ويبرز دور التراث اللامادي في كونه يساهم في تقدم البشرية والارتقاء بها[18].

ويتحدث **حسن حنفي** عن التراث الثقافي ومستوياته، ويؤكد أن له مستويات[19]:

المستوى الأول: تراث ثقافي موجود في المكتبات والمخازن والمساجد والدور الخاصة يعمل على نشره، فهو تراث مكتوب مخطوط أو مطبوع له وجود مادي على مستوى أولي، مستوى الأشياء وتعقد المؤتمرات وتقام المعاهد، وتنشر الفهارس، وتعد الاحصائيات عن الموجود منه في مكتبات العالم وما نشر وما لم ينشر بعد، وما بقي وما ضاع.

والمستوى الثاني: الصوري،أي مخزون نفسي عند الجماهير وهو جزء من الواقع ومكوناته النفسية، حيث مازال التراث القديم بأفكاره وتصوراته ومثله موجها لسلوك الجماهير في حياتها اليومية.

ويوجد نوع آخر من الموروث الثقافي وهو الفولكور أو الثقافة التقليدية الشعبية، وهي جملة أعمال إبداع نابعة من مجتمع ثقافي وقائمة على التقاليد، وتعبر عنه جماعة أو أفراد معترف بأنهم يصورون تطلعات المجتمع[20].

المحور الثالث: الإطار القانوني والجهود الإدارية لحماية التراث الثقافي في الجزائر.

يعتبر منهج الحفاظ على موارد التراث الأساسي، الذي تقوم عليه إدارة الموارد التراثية، والتي تستوجب التحكم في الحيز الجغرافي، التي توجد فيه هذه الموارد، وذلك عبر وسائل متعددة، بهدف

تقليل المخاطر التي تهدد الموارد التراثية وبعدها العمل على معالجتها، ومنه المحافظة عليها وذلك لا يتم ولا يكتمل إلا من خلال توثيقها/ ترميمها/ صيانتها/ حمايتها[21].

فالهدف من الصيانة والترميم والمحافظة هو واحد ويجب عليها أن توجه اهتماماتها المستقبلية نحو وسائلها، فنجد بأن هناك ثلاث وسائل للحماية والصيانة، يمكن أن تكون فاعلة وقابلة للتطبيق، في انتظار أن نجد آليات جديدة للتحكم في رصيدنا الحضاري الضخم[22]. ومن بين هذه الوسائل نجد:

1- الحماية الإدارية:

الجرد: أي جمع وحفظ الموروث الثقافي والتراثي.

وهو أول شرط من شروط المحافظة، خاصة فيما يخص التراث المنقول، كونه أكثر عرضة للسرقة والتهريب[23] . مع ضرورة إنشاء مراكز وطنية للمحفوظات المتعلقة بجميع أنواع الآثار لأغراض تقديم الخدمات للباحثين الآخرين.

الترميم والصيانة:

تهدف هذه العملية إلى الإبقاء على الطابع الخاص للتحف أو الأثر التاريخي لها، وذلك من أجل الحفاظ على القيم الفنية، مع ضرورة أن تكون ملاءمة للطابع العمراني والجمالي للمنطقة،أما الصيانة فهي عبارة عن مجموعة أعمال فنية، والتي يجب أن يقوم بها فنيون من ذوي الاختصاص والخبرة وتهدف إلى معالجة التلف بغية استرجاع الأصل إلى حالته الأصلية التي كانت عليها. فالترميم والصيانة يهدفان إلى إعادة الأصل إلى حالته الأولية وفق خطوات نذكر منها[24]:

الخطوة الأولى: أعمال الدراسة والتوثيق.

كالتصوير الفوتوغرافي، الماسح الضوئي، حماية معرفة الأجسام المعدنية داخل الكتل، الخواص الطبيعية والكيمائية للمواد الإنسانية المستخدمة بالمدن والمباني التاريخية، مع إنشاء متاحف أو أقسام تعرض فيها الثقافة التقليدية والشعبي.

الخطوة الثانية: ترميم ومعالجة الجدران.

وذلك عبر الترميم، العزل، الحقن، بالإضافة إلى معالجة ملاط الحوائط باللدائن الصناعية التي تزيد من مقاومته لتأثير المياه .

الخطوة الثالثة: أعمال الخشب والرخام والدهانات.

وذلك عن طريق الترميم، المعالجة، التقوية، العزل، وهذا لزيادة مقاومة المبنى وإزالة نقاط الضعف، وذلك عن طريق سد الشقوق والفجوات التي قد تتواجد في الجدران والأسقف والأساسات. .

الخطوة الرابعة: استخراج من الموقع الأثري.

وذلك من خلال حفظ المواد في أكياس مزودة بشرائح رقمية معلوماتية، الرفع، التقوية، التنظيف، الترقيم.

الخطوة الخامسة: الترميم والمعالجة.

من خلال إلصاق الأجزاء الفخارية المكسورة ووصلها، ترميم الأجزاء الناقصة، المادة الملونة، التقريبية، البطاقة التقنية[25]. ويجب أن تكون المحمية التراثية مصنفة ومطابقة للأنشطة الممارسة وأن تدرج في إطار مشاريع التهيئة والتعمير أو وفق مخططات شغل الأراضي[26]. وتتولى المصالح التابعة لوزارة الثقافة القيام بمشاريع الترميم والمعالجة.

ضف إلى ذلك، على سبيل الذكر من مهام ذات المصالح ما يلي[27]:

- العمل على إزالة الرمال من حول المباني الأثرية والتاريخية.
- إقامة مصدات للرمال المتحركة.
- تثبيت التربة حول المباني الأثرية والثقافية.
- تشجير المناطق المتاخمة للمباني الأثرية والتاريخية لصد الرياح والعواصف وخاصة المحملة بالرمال.

ومن الجانب التقني الإجرائي، تكون الحماية والوقاية على الشكل التالي:

- العمل على إبعاد مسببات الحرائق عن المباني الأثرية.
- إنشاء شبكة من المجاري لتصريف مياه الأمطار والسيول وحملها بعيدا عن المبنى حتى لا تتجمع حول الجدران وتنخر أسفلها[28].
- صيانة المباني من الأخطار خاصة ضد عوامل التلف البيولوجي من النباتات الطفيلية التي تنمو بجوار المناطق الأثرية ومبانيها.
- إبعاد الحيوانات المؤذية للآثار كالوطاويط والفئران والحشرات كالنمل الأبيض.

2- الحماية العلمية.

إن حماية التراث بشتى الوسائل البيداغوجية والمناهج العلمية مقترن بالدرجة الأولى بالمحافظة على المؤسسات ذات الطابع العلمي والبيداغوجي، ورفع مستوى الاهتمام بتكوين المختصين في علم الآثار والصيانة والترميم ومجال تاريخ الفن[29] مع تدريب العاملين وتكوينهم في جميع المواد وأمناء دور المحفوظات والتوثيق وغيرهم من الأخصائيين في حفظ التراث بشتى أنواعه.

ومن السياسات المعتمدة في إطار الحفاظ على التراث نجد:

تعدد التخصصات وشمولها لكافة المجالات تاريخ، ثقافة، بيئة، اجتماع، اقتصاد، عمارة...الخ وتدريب الفنيين الجدد مع استغلال بحوث الجامعات في تطوير أساليب صيانة المباني الأثرية والتاريخية وترميمها.

ناهيك عن الاستعانة بأدوات البحث العلمي من تقدم تقني، علمي، هندسي التناسق والتوافق مع المعاهدات والتوصيات الدولية للحفاظ على الأبنية والمدن التاريخية والثقافية[30].

وكذلك توعية المواطنين وتوجيههم بأهمية الموروث الثقافي وإحياء الأعياد المحلية والتقليدية الثرية المتنوعة، وكذا نقل المهارات اليدوية بصنع الألبسة والخاص بالتحديد بالعرائس، كمثل ما هو موجود في ولاية تلمسان.

3- الحماية القانونية.

لعل القانون الجزائري الأمر رقم 271/67 عدل إلى القانون رقم 1998/04 المتعلق بحماية التراث الثقافي[31].جاء هذا القانون للتعريف بالتراث الثقافي و يحددالقواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه.

فالتراث في مفهوم هذا القانون هو جميع الممتلكات الثقافية والعقارية والعقارات بالتخصص والمنقولة الموجودة على الأرض، عقارات الأملاك الوطنية الموجودة في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة في مختلف الحضارات الثقافية عبر العصور[32].

كما تعد جزء من التراث الثقافي أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن التفاعل الاجتماعي.

فنلاحظ أنه فعلا هناك إرادة سياسية واضحة المعالم، فيما يخص التراث الوطني كونه ملك للأمة الجزائرية جمعاء، ولكن بالرغم من ذلك يبقى هذا الإجراء ناقص ويحتاج أكثر من تدعيم على الأقل في النقطتين التاليتين:

- النقطة الأولى خاصة بالحث العلمي في مجال التراث بصفة عامة والآثار بصفة خاصة ويكون مرتبط بالترميم والصيانة والتهيئة.

- النقطة الثانية هو أن يكون له علاقة مباشرة بالأمن الوطني، وما يترتب عن ذلك من محاربة تهريب التراث المنقول[33].

فمن خلال هذا العرض لمختلف وسائل واليات حماية الموروث التراثي (الثقافي) في الجزائر، نستنتج بأن هذه الحماية أصبحت ضرورة حتمية، وذلك لما يلعب هذا الأخير دورا في إحياء تاريخ وحضارة الأمة وكونه يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحاضر والمستقبلية.

4- الحماية الإعلامية.

مما لاشك فيه، بأن الإعلام يلعب دور مهم جدا في الحفاظ على المكتسبات الثقافية والحضارية والتراثية، لا سيما أنه يمثل السلطة الرابعة في البلاد بما يقدمه الصحافيين ورجال الإعلام من مساهمات، تكتسي حلة علمية وتثقيفية عن طريق بث حصص وبرامج في التلفزيون العمومي والخاص، فحواها تقديم معلومات عن التراث والموروث الثقافي وتشجيع السياحة ضمن هذا المجال والحث على زيارة الأماكن والمناطق الأثرية.

وكذلك عقد إتفاقيات بين مؤسسات الإعلام والدولة قصد التعاون في مجال حماية التراث.

5- دور الأحزاب السياسية في حماية التراث في الجزائر.

يختلف دور الأحزاب السياسية، حسب موقعها ودرجة تمركزها ضمن فلك النظام السياسي، فإذا كانت داخل السلطة على شاكلة وجود عضوية لمنخرطيها في البرلمان، فيكون تأثيرها كبير على صنع السياسات العامة من خلال المبادرة بمشاريع القوانين وكذا التصويت، خاصة إذا كانت تملك مقاعد كبيرة. وإذا كانت خارج السلطة فيكون تأثيرها أقل على صنع القرار، تظهر في المناسبات الانتخابية وربما تكون أحزاب مجهرية.

وفي وقت مضى كانت السيطرة الواضحة للحزب الحاكم، المتمثل لحزب جبهة التحرير الوطني على مجريات الساحة السياسية باعتباره الحزب الثوري والوحيد.

وبعد انفتاح المجال السياسي وسيادة مبدأ التعددية بعد دستور 1989، بدأت الأحزاب السياسسية تمارس نشاطها السياسي بكل أريحية وتحاول القيام بأدوارها والتأثير على صانع القرار في سدة الحكم.

وللأحزاب السياسية دور لا متناهي حين تتوافر لدى قيادته السياسية إرادة حقيقية، ومضمون فعلي، حينئذ تدرج في برامجها السياسية فكرة الدفاع عن الممتلكات الثقافية والتراث التاريخي والحفاظ على المواقع الأثرية، أي تتولد لديها مطالب تحاول إيصالها إلى السلطات العمومية قصد الالتفاف والتأكيد على حماية هذا الإرث. بالإضافة إلى وضع المشاكل المكتعلقة بالتراث في صلب أجندتها السياسية وفي خطابات رؤساءها وكذا منخرطها وهذا ما يؤدي غلى توعية المواطنين بأهمية التراث والدفاع عنه.

6- دور المجتمع المدني:

بعد إقرار دستور 1989 بالانفتاح السياسي، وعلى نحو ذلك حق إنشاء الجمعيات والمنظمات في جميع المجالات، الأمر الذي ساهم في انتشار إخطبوط من هيئات المجتمع المدني، وقد أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة، حيث يبلغ عددها 108940 جمعية[34].

وتعتبر منظمات المجتمع المدني وسيط بين الدولة والمواطن لإيصال انشغالاتهم ومطالبهم إلى صانع القرار وتؤثر في صنع السياسات العامة بتقديمها مقترحات واستشارات وتصور لبعض الحلول أو البدائل للمشاكل العالقة أو المستجدة[35]. وأما في مجال التراث على وجه التحديد فتقوم جمعيات المجتمع المدني بدور مهم حين إقدامها على ما يلي:

تحسيس وتوعية الزائرين على المواقع الأثرية بضرورة الحفاظ عليها والتحذير من إتلافها، بالإضافة إلى إقامة معارض مفتوحة للتعريف بالتراث ولما لا تشكيل مكتبات تاريخية خاصة بذلك، وتنظيم حملات خاصة بتنظيف محيط المواقع الأثرية[36].

خاتمة:

يتضح مما سبق ذكره، بأن التراث بصفة عامة سواء كان حضاري، ثقافي، مادي، لامادي، فهو جزء لا يتجزأ من التراث الوطني، والحفاظ عليه والعناية به، تعتبر مسؤولية الجميع، ويجب توعية كل أفراد المجتمع بمسؤوليتهم اتجاه ما ورثوه من أسلافهم، باعتباره حضارة تحمل في طياتها بالدرجة الأولى الشعور بالانتماء للوطن وفخرنا وعزنا به ، فتعدد وسائل حمايته دليل على تميز كل أمة عن غيرها، ودليل عن تمسك الأمة بمقوماتها الوطنية، وهذا هو الهدف من حماية التراث.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن التراث ليس شيئا يحفظ في المتحف للافتخار به، بقدر ماهو تنظير لضرورة العمل على تركة الأجداد وبناء الفرد قصد تطوير المجتمع والعمل على تنميته.

ومن التوصيات:

1)- يجب التنويع في وسائل واليات الحفاظ وحماية التراث والموارد التراثية والثقافية، وذلك لتجنب اندثارها وهلاكها.

2)- القيام بالتوعية والتحسيس لمدى أهمية المحافظة على تراثنا.

3)- إدراج مادة التراث في البرامج التعليمية لمختلف الأطوار، كونه يعتبر هن مدى تحضر الأمة أو تخلفها، فالعناية به يعني تطور الأمة.

4)- وجب على النظام السياسي والقائمين على التراث بصفة خاصة، الإهتمام بالتنمية السياحية المستدامة، وهذا للحفاظ على حق الأجيال الجديدة عن طريق زيادة الوعي لديهم، تجديد المباني القديمة وترميم الآثار، واستغلال القصور والبيوت القديمة كمتاحف، مع ضرورة تنمية التراث العمراني الصحراوي باعتباره مكسب للدولة وعنصر جذب للسياحة العاملمية والوطنية والمحلية وأصحاب المنطقة.

الهوامـش والمراجع:

[1]- عـزوق عبـد الكـريم ، التراث الأثـري، مفهومـه، أنواعه،أهميتـه، حمايتـه، واسـتغلاله كثروة اقتصـادية، يـوم دراسـي، جامعـة الجزائر02، الجزائر، بتاريخ 2017/01/11، ص.01.

[2]- الجابري محمد عابد، التراث والحداثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص ص21 ،22.

[3]- أعراب فهيمة، التراث والسياحة من خلال مدينة قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة في التراث والدراسات الأثرية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2011، ص.05.

[4]- حامد يوسف ثريا، التراث كمدخل لتحقيق الهوية الذاتية في الفن المعاصر، مجلة العمارة والفنون، جامعة حلوان مصر، العدد العاشر، ص..168

[5]- برورة مليكة، بحري أميرة، التنمية المستدامة في مناطق التراث الثقافي، ملتقى دولي في تحولات المدينة الصحراوية تقاطع تقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 03 و04 مارس 2015، ص ص 215-224.

[6]- جميل نسيمة، السياحة الثقافية وتثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر، **رسالة ماجستير** غير منشورة، ، كلية العلوم الاجتماعية، علوم الإعلام والاتصال جامعة وهران، سنة 2010، ص.111

[7]- فهيمة أعراب، المرجع السابق، ص.05.

[8]- فيلالي سليمة، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2014، ص.110.

[9]- المرجع نفسه.

[10]- فهيمة أعراب، المرجع السابق، ص.110.

[11]- عامل مهدية، أهمية الموروث الثقافي الجزائري في تحقيق السياحة الثقافية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد25، المجلد01، 15 ديسمبر 2015،ص ص 303-312.

[12]- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص. 45.

[13]- فهيمة أعراب، المرجع السابق، ص. 08.

[14]- المرجع نفسه، ص.09.

[15]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، تعريف التراث الثقافي غير المادي https://ich.unesco.org/doc/src/01851-AR.pdf بتاريخ 2021/12/24 على الساعة 17:00.

[16]- فهيمة أعراب، مرجع سابق، ص.09.

[17]- باحمد أسامة، الموروث الثقافي للأسرة وعلاقته بزيارة أضرحة أولياء الله الصالحين بالمدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البليدة2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سنة 2020، ص ص 66-70.

[18]- المرجع نفسه، ص. 10.

[19]- حنفي حسن، التراث والتجديد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط04، 1992، ص ص15، 16.

[20]- مرسي أحمد علي، صون التراث الثقافي غير المادي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2013، ص.15.

[21]- مصطفى أسماء محمد، الموروث الثقافي المادي وغير المادي للعراق وأهمية تعزيزه وحمايته من الضياع، الماضي يحاور الحاضر عن المستقبلpdf; cf 132254/001325/0013/images/org.unesco.unesco :http جانفي2014، تاريخ الإطلاع 2019/09/15 على الساعة20:20.

[22]- عز الدين بويحياوي ، المحافظة على التراث الوطني من وجهة نظر عالم الأثار، التراث الأثري عمران وعمارة، المجلة الدورية الثقافية، وزارة الثقافة، العدد 16، أكتوبر 2007،ص.18.

[23]- بوداي ربيحة، دور الإعلام السياحي في الحفاظ على الموروث الثقافي الجزائري، مذكرة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2017. ص.35.

[24]- المرجع نفسه، ص.36.

[25]- المرجع نفسه، ص ص.36 ،37.

[26]- دوار جميلة، الحماية الإدارية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري، مجلة معارف، المجلد 09، العدد17، 01 ديسمبر 2014، ص ص243-265.

[27]- شاهين عبد المعز، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، القاهرة: المجلس الأعلى للآثار المصرية، 1993، ص.204.

[28]- المرجع نفسه، ص. 207.

[29]- المرجع نفسه، ص.37.

[30]- المرجع نفسه.

[31]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 94-04 المؤرخ في 15 جوان 1998، المتعلق بحماية والحفاظ على التراث الثقافي. ص.37

[32] - المرجع نفسه،ص.38.

[33]- المرجع نفسه.

[34]-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قائمة موضوعاتية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة في: www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ شوهد بتاريخ 2020/04/29 على الساعة11:25.

[35]- إبتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)،[د. ر. ص].

[36]- خالد محمد، دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الأثري، مجلة منبر التراث الأثري، العدد2، المجلد2، 04 أفريل 2013،ص ص 153-161.